إضافة البعد الأخلاقي إلى المالية العامة

خبراء علم النفس الأخلاقي التطوريون يوضحون سبل استقطاب المزيد من الدعم لسياسات المالية العامة

باولو ماورو

تعكس القرارات حول سياسات الضرائب والمصروفات العامة خيارات أخلاقية في الأساس. فما القيمة العادلة التي يحق للدولة تحصيلها من أموالك التي كسبتها بشق الأنفس من خلال الضرائب؟ وهل ينبغي أن يتحمل الأثرياء ضريبة أكبر؟ وهل ينبغي أن توفر الدولة الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية مجانا لجميع المواطنين؟ وغيرها الكثير.

وعادة ما ركز خبراء الاقتصاد والمتخصصون في مجال المالية العامة على مفهوم الكفاءة الاقتصادية. وعند النظر في قضايا التوزيع، نجد أنهم قد حرصوا عموما على عدم الخوض في الاعتبارات الأخلاقية، ربما خوفا من أن يظن البعض أنهم يرون الأمور من منطلق ذاتي. غير أن الدراسات الأخيرة التي أعدها خبراء علم النفس الأخلاقي التطوريون تشير إلى أن السياسات يمكن تصميمها بصورة أفضل واستقطاب المزيد من الدعم لها إذا ما أخذ صناع السياسات في اعتبارهم جميع الأبعاد الأخلاقية للمالية العامة. وقد حقق عدد قليل من التطبيقات التجريبية الرائدة لهذا النهج نتائج واعدة في مجال الاقتصاد.

القاعدة الذهبية

تستند معظم تحليلات خبراء الاقتصاد لقضايا إعادة التوزيع إلى نهج يقوم على سؤال المستخدمين عن تفضيلاتهم الشخصية فيما يتعلق بعدم المساواة: فعلى قدر اهتمامك بقضايا عدم المساواة، يمكن لخبراء الاقتصاد تحديد حجم الثروة الملائم الذي يمكن إعادة توزيعه من خلال نظام الضرائب والمزايا. وعادة ما اعتُبر الأشخاص (أو العائلات أو الأسر) كأفراد، وكانت خصائصهم الوحيدة التي ركزت عليها تلك التحليلات هي دخولهم أو ثرواتهم أو نفقاتهم الممكنة.

ويوجد سببان — مفهومان ولكن غير مقبولين تماما — لهذا المنهج. أولا، دائما ما كان يرغب الاقتصاديون في ألا يُنظر إليهم باعتبارهم علماء اجتماع موضوعيين. وثانيا، درس معظم علماء المالية العامة في نظام تعليمي تحكمه عادات وتقاليد تعكس قيم المجتمعات الغربية والمتعلمة والصناعية والغنية والديمقراطية. وفي هذا السياق، يمثل الأفراد محور التحليل، وتتعلق الأخلاق في الأساس بالقاعدة الذهبية — عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك بغض النظر عن هوياتهم. وهذه المنظورات رغم أهميتها لا تعكس تفسيرا وافيا عن الكيفية التي يحدد بها الإنسان خياراته الأخلاقية.

وخلال العقدين الماضيين، أثبت خبراء علم النفس الأخلاقي التطوريون أن الإنسان في مواجهة الأزمات الأخلاقية يقرر سريعا الصواب والخطأ بناء على فطرته الشخصية ثم يبرر قراراته لاحقا عندما تتاح له فرصة أكبر للتفكير والتدبر. وحسب الشواهد التي عرضها هؤلاء الباحثون، فقد تطورت فطرتنا في المضمار الأخلاقي كوسيلة لتعزيز التعاون داخل المجموعات لضمان البقاء (راجع دراسة Greene 2013). ويعيد هذا المنظور الحديث إلى الأذهان ما قاله فيلسوفان أخلاقيان من العصر التنويري في اسكتلندا — ديفيد هيوم وآدم سميث — عن أن المشاعر تشكل جزءا لا يتجزأ من آراء البشر حول الصواب والخطأ.

ولكن معظم الفلاسفة اللاحقين في الثقافة الغربية التقليدية سعوا إلى تأسيس الأخلاق على العقل فقط.

وقد أوضح خبراء علم النفس الأخلاقي مؤخرا أن الكثيرين يستندون إلى منظورات أخلاقية بخلاف القاعدة الذهبية. فالمجتمع والسلطة والألوهية والنقاء والولاء والقدسية جميعها اعتبارات مهمة ليس في العديد من البلدان غير الغربية فحسب، بل بين الشرائح السكانية ذات النفوذ السياسي في الاقتصادات المتقدمة أيضا، كما أكد أنصار نظرية الأسس الأخلاقية (راجع الإطار في الصفحة التالية).

وبغض النظر عن مدى الاتفاق من عدمه مع هذه المنظورات الأخلاقية الأوسع نطاقا، فإن التعرف عليها يسهل فهم الدوافع الأساسية لمواقف مختلف المجموعات في الجدالات الدائرة حول السياسات العامة. وهذا الفهم قد يساعد في تصميم سياسات قادرة على كسب الدعم من مجموعات عديدة على اختلاف قيمها الأخلاقية.

الصورة: ISTOCK/VINISOUZA128; BAONA

الصورة أو الرسم التوضيحي: STOCKHOUSE/CONTRIBUTOR

قضيتان جدليتان

من الإنصاف أن نقول إن الاقتصاديين بدأوا خلال السنوات الأخيرة في إيلاء اهتمام متزايد للمجتمعات المحلية والهويات الثقافية. فلننظر على سبيل المثال في اثنين من أهم الجدالات المستعرة والمألوفة حاليا في معترك السياسات العامة. ويتعلق الأول باستجابة السياسات تجاه خسائر الوظائف نتيجة الأتمتة والعولمة. فحتى وقت قريب، أكدت التحليلات الاقتصادية لاتجاهات البطالة طويلة الأجل على الحاجة إلى تحرير أسواق العمل والمساكن. وأوصى خبراء الاقتصاد المناطق التي تشهد خسائر في حجم الوظائف بتذليل العقبات أمام انتقال المواطنين إلى الأماكن التي تتوافر بها فرص عمل جديدة. غير أن هذا التأكيد على قدرة الأفراد على التحرك لم يعر اهتماما لدور المجتمعات المحلية في حياة البشر. فمساعدة الفرد قد لا تكون كافية في حالة ارتباطه واهتمامه بمجتمع فقد مقومات نجاحه. وأمام معارضة السياسات التي عجزت عن دعم المحليات التي خسرت وظائفها، أصبح صناع السياسات يبذلون المزيد من المساعي لدعم المجتمعات المحلية التي سبقها الركب.

أما القضية الخلافية الثانية على مستوى السياسات العامة، فتتمثل في الهجرة، بما في ذلك مدى أحقية المهاجرين في الحصول على الخدمات التي تمولها الحكومة. وعادة ما يحلل الاقتصاديون التكاليف والمنافع بالنسبة للمواطنين أو المقيمين مع تجنب الخوض في الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على الهوية الثقافية لمجتمعات المواطنين والمهاجرين. غير أن الهويات الثقافية تمثل قضية مهمة للكثيرين، كما أصبحت محط اهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية.

وبوجه أعم، أصبح التمييز بين أنصار العالمية وأنصار القومية (والمجتمعات المحلية) أمرا معتادا في النقاشات العامة. (فأنصار العالمية يتسمون بالإيثار والثقة في الآخرين ولا يعبؤون بالفروق الاجتماعية من حيث الروابط الأسرية والقومية والدينية وغيرها. وفي المقابل، يتراجع حس الإيثار والثقة لدى أنصار القومية مع اتساع الفروق الاجتماعية).

وقد بدأ عدد قليل من التحليلات الرائدة في بحث العلاقة بين الآراء الأخلاقية للبشر وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسات، بما في ذلك سياسات المالية العامة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Enke, Rodríguez-Padilla and Zimmermann (2020) إلى أن الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين — اليسار الذي يفضل زيادة المساعدات الأجنبية والتمييز الإيجابي وحماية البيئة ومزايا الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية الشاملة، واليمين الذي يدعم الإنفاق على القوة العسكرية والشرطة وإنفاذ القانون والرقابة الحدودية — يعد ظاهرة معتادة في عدة بلدان غربية ويتوقف في نهاية المطاف على ما إذا كانت القيم الأخلاقية للفرد عالمية أم قومية في الأساس. وخلصت التطبيقات اللاحقة لنظرية الأسس الاقتصادية إلى أن معارضة أنصار القومية لتصاعدية الضريبة تراجعت بين الأفراد الذين عانوا بشكل مباشر من تبعات الجائحة من خلال فقدان وظائفهم أو الإصابة بالمرض (راجع دراسة Klemm and Mauro 2021).

وللمنظور الأخلاقي أهمية كبيرة بالفعل في تشكيل آراء الفرد حول السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، توضح دراسة Stantcheva (2021) بناء على مسوح تم إجراؤها

نظرية الأسس الأخلاقية

وفقا لدراسة Haidt (2012)، نشأت ستة أسس أخلاقية كاستجابات تطورية:

(١) **العناية/الضرر**: الإنسان حساس تجاه المعاناة وينزع للعناية بالمحتاجين. وقد تطورت هذه المشاعر استجابة للحاجة إلى العناية بالأطفال.

(٢) **الإنصاف/الغش**: إعلاء قيمة السلوك القائم على التعاون والإيثار المتبادل ومكافأته، مقابل الرغبة في تجنب المخادعين ومعاقبتهم. ويزيد التعاون من فرص البقاء.

(٣) **الولاء/الخيانة**: مكافأة أعضاء الفريق ومعاقبة المتورطين في خيانة المجموعة. وهذا الأساس مشابه للإنصاف/الغش، ولكنه يركز على أعضاء المجموعة الواحدة وليس البشرية ككل.

(٤) **السلطة/التخريب**: احترام الرتب والمناصب، والحساسية تجاه أي بوادر على حسن (أو سوء) سلوك الآخرين حسب مركزهم. وهذا التطور يعكس الاستجابة لتحديات التكيف مع العيش في الهرم الاجتماعي.

(٥) **القدسية/الانحدار**: الشعور بالكره تجاه الأشياء التي طالها الدنس (المادي أو المجازي). والتوق إلى نقاء الطبيعة والمشاعر والعلاقات. وإضفاء صفة القدسية على الأشياء والأماكن والأشخاص والمبادئ، ولا سيما في السياق الديني. وقد نتج هذا الأساس على الأرجح عن الحاجة إلى تجنب مسببات الأمراض.

(٦) **الحرية/القمع**: غالبا ما يتعاون البشر ضمن إطار هرمي، ولكنهم يتحدون للانتفاض ضد القادة المستبدين. وعلى جانب اليسار، يتم توظيف الرغبة في معارضة القمع وتحقيق المساواة ضد الرأسمالية والشركات. وعلى جانب اليمين، تستهدف هذه المعارضة القواعد التنظيمية التي تسنها الحكومات والمعاهدات الدولية.

وبينما يعد الأساس الأول والثاني من المبادئ المألوفة في الثقافة الغربية التقليدية التي تعكس قيم المجتمعات الغربية والمتعلمة والصناعية والغنية والديمقراطية ويتفقان تماما مع القاعدة الذهبية، قد تؤدي الأسس الأربعة الأخرى إلى التفرقة في تعامل الفرد مع الآخرين حسب انتمائهم من عدمه إلى مجموعته أو مجتمعه إلخ.

على أفراد في الولايات المتحدة أن مفاهيم العدالة لها دور أهم مقارنة بالآراء حول الكفاءة في تشكيل موقف الفرد من تصاعدية ضرائب الدخل أو الأيلولة.

ويمكن بحث التطبيقات الأخرى للأسس الأخلاقية التي تتعلق بقضايا ذات طبيعة خاصة. فأساس النقاء على سبيل المثال ينطبق على حماية الطبيعة من التلوث المحلي (أنهار نظيفة وهواء خال من الضباب الدخاني) والتلوث العالمي (المحيطات وتغير المناخ). ويمكن فرض ضريبة على انبعاثات الكربون كوسيلة للحفاظ على نقاء كوكب الأرض، وإرساء مشاعر مغايرة لتلك التي تثيرها ضريبة «الرذيلة»، كالضريبة المفروضة على الكحوليات والسجائر. وقد يكون أنصار القومية أكثر تقبلا للدوافع التي تؤكد على نقاء البيئة المحلية بدلا من تغير المناخ. ومفهوم النقاء ربما يكون أيضا هو أساس الرغبة في موازنة ميزانية الدولة، كما يتضح في سياقات مختلفة، بداية من حركة حفل الشاي الأمريكية وحتى دعم مفهوم «الصفر الأسود» (أو العجز الصفري) في ألمانيا خلال السنوات الأخيرة. كذلك فإن تشبيه موازنة الميزانية بتنظيم شؤون المنزل — من خلال اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن ميزانية الأسرة — يستدعي مفاهيم النقاء.

وبالمثل، يمكن العمل بمبدأ الولاء في تعزيز القدرات التنافسية للبلد في مجالات العلوم أو التكنولوجيا أو الإنتاجية. ويمكن لصناع السياسات توظيف نفس الروح الوطنية التي تحفز الشعب على دعم الفرق الرياضية الوطنية. كذلك يمكن استخدام مبدأ السلطة حتى في النظم الديمقراطية الحديثة، وإن كان اختيار الشخصيات المستحقة للتقدير — الشرطة والقوات العسكرية والمعلمون والأطباء وكبار السن والقادة الدينيون — سيتوقف بالطبع على السياق والجمهور والتقاليد. فالبيانات الداعية إلى زيادة الإنفاق الصحي التي تصدر عن طبيب في زي عسكري على سبيل المثال ربما تكون أكثر قدرة على إقناع الجمهور المحافظ.

دور المعلومات

يمكن إضفاء المزيد من الجاذبية على طرق تصميم السياسات وعرضها إذا ما تمت مراعاة كيفية مخاطبة وعي المواطنين على اختلاف آرائهم الأخلاقية. ولكن الإقناع يتطلب أيضا درجة من المعرفة، أو الاستعداد المعرفي على الأقل، من جانب الجمهور.

وقد تعكس الآراء المتطرفة حول السياسات نقصا معرفيا كما اتضح من بعض التجارب التي أجراها خبراء علم النفس (راجع دراسة Greene 2013). فقد طلب هؤلاء الباحثون من بعض الأشخاص التفكير في مجموعة من السياسات الخلافية المقترحة، مثل تكليف جهة واحدة بتحمل نفقات نظام الرعاية الصحية أو تطبيق نظام لتداول الكربون للحد من الانبعاثات، وسجلوا إجاباتهم. ثم طلبوا من المجيبين لاحقا شرح كيفية تنفيذ هذه السياسات. وقام الباحثون مجددا بسؤال المجيبين عن آرائهم بشأن السياسات. وتبنى المجيبون موقفا أكثر اعتدالا لما لمسوه في أنفسهم من عدم تفهم للسياسات المقترحة. لذلك بدلا من سؤال المواطنين عن سبب دعمهم لسياسة ما، من الأفضل بدء النقاش بطرح أسئلة واقعية عن كيفية تنفيذ هذه السياسة. ومن نفس المنطلق، تستفسر الدراسات الاقتصادية الحديثة القائمة على المسوح (راجع دراسة Stantcheva 2021 على سبيل المثال) عن آراء المواطنين، وتطلعهم بعدها على حقائق إضافية وتسألهم عن آرائهم مجددا لقياس تأثير المعلومات على إعادة تشكيل موقفهم من السياسات. وتشير النتائج إلى أن توفير المعلومات قد يكون أولى خطوات الإقناع في بعض الحالات.

وتؤثر خيارات السياسات المالية العامة على توزيع الدخل والثروات والفرص عبر مختلف المجموعات التي يتم تصنيفها على أساس الدخل والخصائص الجغرافية والعرقية واللغوية والدينية. وعند النظر في سياسات الضرائب أو الإنفاق، تركز الغالبية على انعكاسات تلك السياسات على العدالة. لذلك يمكن إثراء التحليلات بإضافة المزيد من المنظورات الأخلاقية، مما قد يساعد صناع السياسات في نهاية الأمر على تصميم إجراءات ربما تكون فرصتها أكبر في تحقيق التوافق بين الآراء. وبدأت تتضح مؤخرا فقط نتائج الدراسات التجريبية واسعة النطاق التي تم إجراؤها بناء على هذه المفاهيم. ولكن يمكن كخطوة أولى النظر في كيفية تصميم السياسات بحيث تحظى بالمزيد من القبول — وعرضها بشكل يضمن اجتذاب المواطنين على اختلاف مفاهيمهم الأخلاقية. FD

باولو ماورو نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي. ويستند هذا المقال إلى ورقة عمل من تأليفه صدرت عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢١ بعنوان «The State and Your Hard-Earned Money: A Survey on Moral Perspectives in Public Finance».

المراجع:

Enke, Benjamin, Ricardo Rodríguez-Padilla, and Florian Zimmermann. 2020. "Moral Universalism and the Structure of Ideology." NBER Working Paper 27511, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Greene, Joshua. 2013. *Moral Tribes: Emotion, Reason, and the Gap Between Us and Them*. New York: Penguin Books.

Haidt, Jonathan. 2012. *The Righteous Mind: Why Good People Are Divided by Politics and Religion*. New York: Vintage Books.

Klemm, Alexander, and Paolo Mauro. 2021. "Pandemic and Progressivity." *International Tax and Public Finance* 28 (Supplement).

Stantcheva, Stefanie. 2021. "Understanding Tax Policy: How Do People Reason?" *Quarterly Journal of Economics* 136 (4): 2309–69.